رسالة معمولة في الوضع

(متن في الوضع)

للعالم العثماني

إبراهيم بن خليل الأَكِينِي

(1311 / 1894)

وشرحها

العُجالة الرحمية

شرح الرسالة الوضعية

لمحمد رحمي الأَكِينِي

(1327 / 1909)

ويليهما:

- **متن في الوضع** للأَكِينِي (الطبعة القديمة)

- **رسالة الوضعية العضدية** لعضد الدين الإيجي

- **تصوير الوضع على متن نموذج الوضع** لأحمد شكري أفندي البكشهري

- **نموذج الوضع** لأحمد شكري أفندي البكشهري

Risâlenin Tahkikli Metni

رسالة معمولة في الوضع[1]

(متن في الوضع للأكيني)[2]

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

نَحْمَدُكَ يَا مَنْ خَصَّ الْعَالِمِينَ بِمَعْرِفَةِ أَوْضَاعِ الْكَلِمَةِ وَالْكَلَامِ، وَجَعَلَهُمْ مُمْتَازًا[3] بِإِدْرَاكِ أَسْرَارِ «**أَفْصَحِ الْكَلَامِ**».

وَنُصَلِّي وَنُسَلِّمُ عَلَى صَاحِبِ لِوَاءِ الشَّفَاعَةِ يَوْمَ الْقِيَامِ، **مُحَمَّدٍ** الْمَنُوطِ بِرِسَالَتِهِ وَضْعُ قَوَانِينِ الشَّرْعِ وَالْإِسْلَامِ، وَعَلَى آلِهِ الْأَبْرَارِ، وَصَحْبِهِ الْأَخْيَارِ.

وبعدُ:

فَيَقولُ العبدُ الفقيرُ إلى اللهِ الْغَنِيِّ، **إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَلِيلٍ الْأَكِينِيّ**[4]:

---

1 (خ)، (ط).

2 (م).

3 قال الشارح: (وجَعَلَهم مُمْتَازًا بإدراكِ أسرارِ «**أَفْصَحِ الكلامِ**») هكذا في النُّسَخِ، والصوابُ: «مُمْتَازِينَ»، اللّٰهم إلا أنْ يقال: «إنّه من قَبِيلِ قولِه تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ [سورة المزمل: ١٨/٧٣]»، فَافْهَمْ. انظر: محمد رحمي الأكيني، **الْعُجَالَةُ الرَّحْمِيَّةُ فِي شَرْحِ الرِّسَالَةِ الْوَضْعِيَّةِ**، إستانبول: مطبعة صفا وأنور، ١٣١١، ص٥.

وقال بهامش هذه الصفحة: وعن **المصنف** سلّمه الله: أنَّ «الْجَعْلَ» ههنا تَصْيِيرِيٌّ، لا إِبْدَاعِيٌّ، و«الْجَعْلُ التَّصْيِيرِيُّ» من قَبِيلِ الأفعال الناقصة، والمُطابَقةُ بين اسمِها وخبرِها مُخْتَلَفٌ فيها بين **النُّحَاةِ**. وعلى تسليمِ لزومِ المُطابَقةِ: فإيرادُ «مُمْتَازًا» مُفْرَدًا مَبْنِيٌّ على كونِ بناءِ الْجُمُوعِ -سَوَاءٌ كان ظاهرًا أو ضميرًا- مَوْضُوعًا لِلْكُلِّ الْإِفْرَادِيِّ، لا الْمَجْمُوعِيِّ. مع أنَّ في الْإِتْيَانِ بصيغةِ الإفرادِ إشارةً إلى «أنَّ العُلماءَ المُمْتَازِينَ جميعَهم مُمْتَازُونَ بامْتِيَازٍ واحدٍ، وهو: إدراكُ أسرارِ "**أَفْصَحِ الكلامِ**"»، لا «أنَّ كلَّ واحدٍ منهم مُمْتَازٌ بامتيازٍ على حِدَةٍ». والله أَعْلَمُ. (منه)

4 (خ)، (ط): «الأكني» بدل «الأكيني».

İstanbul Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi, 2011, 25, 29-76

المقدمة

[مفهومُ «الْوَضْعِ» لُغَةً وعُرْفًا]

«**الْوَضْعُ**»:

أ- **في اللغة:** جَعْلُ الشَّيْءِ فِي حَيِّزٍ مُعَيَّنٍ.

ب- **وفي العرف:** [خ٣] جَعْلُ شَيْءٍ بِإِزَاءِ شَيْءٍ[٢] بِحَيْثُ مَتَى فُهِمَ الْأَوَّلُ فُهِمَ مِنْهُ الثَّانِي لِلْعَالِمِ بِهِ.

ثم «**الْوَضْعُ الْعُرْفِيُّ**» قسمان:

١- لَفْظِيٌّ،

٢- وغَيْرُ لَفْظِيٍّ.

قال الشارح: (**إبراهيم بن خليل الأكيني**) ... وقولُه: «**الْأَكِينِيّ**» صفةُ «**إِبْرَاهِيمُ**» أو «**خَلِيلٍ**»، أي: المَنسوب إلى بلدةِ «**أَكِينْ**» -بوَزْنِ «أَمِين»-، وهي قَصَبَةٌ من مُضافاتِ وِلايَةِ **خَرْپُوتَ** ذاتِ مِيَاهٍ وأشجارٍ تَجْرِي من تَحْتِها **الْفُرَاتُ** من الأنهار. و**الْمُصَنِّفُ** سَلَّمَه الله قد كان نَشَأَ من قَرْيَةٍ بجوارِ تلك القصبةِ، ثم ارْتَحَلَ في عُنْفُوَانِ شَبَابِه لأجلِ تحصيلِ العلومِ إلى **دَارِ الْخِلَافَةِ**، وكان تحصيلُه في **جَامِعِ بَايَزِيدِ وَلِي**، وأَخَذَ العلومَ عن أساتذةِ وَقْتِه، ولَازَمَ مجلسَ أستاذِه الشَّهِيرِ بـ«**عُمَر لُطْفِي أَفَنْدِي الْبَدْرُومِي**» (ت ١٣١٤/١٨٩٧) الحائزِ رُتْبَةَ «**الْمَشِيخَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ**» سابقًا، فنَقَدَ ما عنده من **عَرَائِسِ الْعُلُومِ ونَفَائِسِ الْفُنُونِ**، واسْتَجَازَ منه، ثم اشْتَغَلَ في الجامعِ المَذكورِ بتدريسِ العلوم، لِجَمْعٍ من أربابِ الْفُهُومِ، وكان قد كتب هذه الرسالةَ في أثناءِ المُذاكَرةِ. وهو وأستاذُه المشارُ إليه حين إذْ شَرَحْنَا هذه الرسالةَ كانا في الصِّحَّةِ والْحَيَاةِ، سَلَّمَهما اللهُ تعالى، وأَبْقَاهما على العافيةِ، وحَفِظَهما عن الْآفَاتِ. انظر: محمد رحمي الأكيني، **العجالة الرحمية**، ص١٣.

1 (ش): «ثلاث» بدل «ثلاثة».

2 (ش): «لشيء» بدل «بإزاء شيء».

فَالْأَوَّلُ -عند **أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ**- مُشْتَرَكٌ لَفْظِيٌّ بين الْمَعْنَيَيْنِ[1]:

أحدُهما: تَعْيِينُ اللَّفْظِ بِإِزَاءِ مَعْنًى لِيَدُلَّ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ.

وثانيهما: تَعْيِينُ اللَّفْظِ بِإِزَاءِ مَعْنًى لِيَدُلَّ عَلَيْهِ وَلَوْ بِمَعُونَةِ قَرِينَةٍ.

فَالنِّسْبَةُ بينهما[2] «عُمُومٌ وخُصُوصٌ مُطْلَقٌ»: فَالْأَوَّلُ هو الْأَخَصُّ، وهو: الْمُتَبَادِرُ، الْفَارِقُ بين الْحَقَائِقِ والْمَجَازَاتِ، الْمُعْتَبَرُ في الْاِصْطِلَاحَاتِ، من نحوِ «التَّرَادُفِ» و«الْاِشْتِرَاكِ» و«الدَّلَالَاتِ».

[مَوْضُوعُ «عِلْمِ الْوَضْعِ»، وغايتُه، وتعريفُه بِاعْتِبَارِهِمَا]

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّ لِكُلِّ فَنٍّ مَوْضُوعًا وغَايَةً:

أ- فمَوْضُوعُ «فَنِّ الْوَضْعِ»: هو[3] «الْوَضْعُ الْعُرْفِيُّ» الْمُعَرَّفُ آنِفًا.

فنَقُولُ باعتبارِه:

هو: عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ أَحْوَالِ «الْوَضْعِ الْعُرْفِيِّ» مِنْ حَيْثُ الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ، وَالشَّخْصِيَّةُ وَالنَّوْعِيَّةُ.

ب- وغَايَتُه: هو الْاِقْتِدَارُ التَّامُّ على:

١- تَمْيِيزِ [ط٣] «الْمَوْضُوعِ» عن غيرِه،

---

1 قال الشارح: (**بين المعنيين**) الْأَوَّلَى: «مَعْنَيَيْنِ» بالتنكير. انظر: محمد رحمي الأكيني، **العجالة الرحمية**، ص١٧.

2 قال الشارح: (**فالنسبة بينهما**) أي: «بين الْمَعْنَيَيْنِ». تفريعٌ على ما فُهِمَ من التَّعْرِيفَيْنِ. ولا يَخْفَى: «أَنَّ "النِّسْبَةَ" من الأُمورِ النِّسْبِيَّةِ التي لا تكونُ إلا بينَ شَيْئَيْنِ»، فقولُه: «بينهما» صِفَةٌ جِيءَ بها لِلتَّنْصِيصِ والتَّعْمِيمِ، فهو من قَبِيلِ قولِه تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ﴾ [سورة الأنعام: ٦/٣٨؛ هود: ١١/٦]. كذا سُمِعَ من **الْمُصَنِّف**. انظر: محمد رحمي الأكيني، **العجالة الرحمية**، ص١٨.

3 (ش): بدون «هو».

٢- وتَمْيِيزِ مَوْضُوعَاتِ «اللُّغَةِ» و«الصَّرْفِ» و«الْاِشْتِقَاقِ» [خ٤] و«النَّحْوِ» وغيرِ ذلك بَعْضِها عن بَعْضٍ،

٣- وتَمْيِيزِ بعضِ الأقسامِ عن بعضٍ آخَرَ،

٤- وتَمْيِيزِ «أَمَارَاتِ الْحَقِيقَةِ» عن «قَرَائِنِ الْمَجَازِ».

فنَقُولُ باعتبارِه:

هو: آلَةٌ قَانُونِيَّةٌ يَحْصُلُ بِهَا الْاِقْتِدَارُ عَلَى تَمْيِيزِ الْمَوْضُوعَاتِ عَنْ غَيْرِها، [م٧٤] وَتَمْيِيزِ مَوْضُوعَاتِ اللُّغَةِ وَالصَّرْفِ وَالْاِشْتِقَاقِ وَالنَّحْوِ وَغَيْرِ ذٰلِكَ بَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ، وَتَمْيِيزِ الْأَمَارَاتِ عَنِ الْقَرَائِنِ.

تَذْنِيبٌ:
[أَرْكَانُ الْوَضْعِ]

ولِلْوَضْعِ ثلاثةُ أَرْكَانٍ:

أ- «الْوَاضِع»،

ب- و«الْمَوْضُوع»،

ج- و«الْمَوْضُوع لَهُ».

وله أقسامٌ باعتبارِ كُلِّ رُكْنٍ منها.

الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ:
في الرُّكْنِ الأوّلِ [وهو: «الْوَاضِعُ»]

[أقسامُ «الْوَضْعِ» باعتبارِ «الْوَاضِعِ»]

فأقسامُه باعتبارِه[1] أربعةٌ:

1 (ط): «باعتبار» بدل «باعتباره».

أ- لُغَوِيٌّ[1]،

ب- وعُرْفِيٌّ[2]،

ج- واصْطِلَاحِيٌّ[3]،

د- وشَرْعِيٌّ[4].

---

1 إنْ كان الْوَضْعُ والتعيينُ من جهةِ «**وَاضِعِ اللُّغَةِ**»، كوَضْعِ «الضَّرْبِ» لـ«الإيلامِ»، و«الْقَتْلِ» لـ«إزالةِ الحياةِ»، و«الْأَسَدِ» لـ«الحيوانِ الْمُفْتَرِسِ» إلى غيرِ ذلك، فإنَّ أهلَ اللغة يَبْحَثُونَ عن أحوالِ الْمُفْرَدَاتِ من حيثُ جَوَاهِرُها ومَوَادُّها، أي: عن أَوْضَاعِها الشخصيّةِ. انظر: محمد رحمي الأكيني، **العجالة الرحمية**، ص٢٤-٢٥.

2 إنْ كان الْوَضْعُ والتعيينُ من جهةِ «**أَهْلِ الْعُرْفِ**» إذا لم يَكونوا قَوْمًا مَخْصُوصِينَ ، ويسمى: «**عُرْفِيًّا عَامًّا**» أيضًا، كوَضْعِ أ-«الْحَادِثَةِ» لـ«الْمُصِيبَةِ»، ب- و«الدَّابَّةِ» لـ«ذَوَاتِ الْقَوَائِمِ الْأَرْبَعِ من الحيوان -أعني: الْخَيْلَ، وَالْبِغَالَ، والْحَمِيرَ-». أ- فإنَّ «الْحَادِثَةَ» في أصلِ اللُّغَةِ: «ما حَدَثَ بعدَ أنْ لم يَكُنْ»، ثم نُقِلَ في الْعُرْفِ الْعَامِّ إلى المعنى الخاصِّ المذكورِ. ب- وكذا «الدَّابَّةُ»، فإنَّها في اللغة: «الْمَاشِي على الأرضِ مطلقًا»، من «دَبَّ دَبِيبًا» إذا مَشَى، وبَابُه: «ضَرَبَ»، وعليه قولُه تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللهِ رِزْقُهَا﴾ [سورة هود: ٦/١١]، ثم نُقِلَتْ في الْعُرْفِ الْعَامِّ إلى هذا المعنى الخاصِّ. والتاءُ فيهما لِلنَّقْلِ، لا للتأنيثِ. هذا ما عليه الأكثرون. وقيل: «إنها تُطْلَقُ لـ"الْفَرَسِ" خَاصَّةً». انظر: محمد رحمي الأكيني، **العجالة الرحمية**، ص٢٥.

3 إنْ كان الْوَضْعُ والتعيينُ من جهةِ «**أَهْلِ الْعُرْفِ**» إذا كانوا قَوْمًا مَخْصُوصِينَ، كأربابِ الصِّناعاتِ من الصَّرْفِيِّينَ والنَّحْوِيِّينَ وغيرِهم، ويُسمَّى: «**عُرْفِيًّا خَاصًّا**» أيضًا، ك: أ- وَضْعِ لفظِ «الْمَاضِي» و«الْمُضَارِعِ» لِلْفِعْلَيْنِ الْمَخصوصيْنِ، ب- ووَضْعِ «الْمُبْتَدَأِ» و«الْخَبَرِ» لِلْاِسْمَيْنِ الْمَعلومَيْنِ، ج- ووَضْعِ «الْحَقِيقَةِ» و«الْمَجَازِ» لِمَعْنَيَيْهِما الْمَعهودَيْنِ، وهكذا. انظر: محمد رحمي الأكيني، **العجالة الرحمية**، ص٢٥.

4 إنْ كان الْوَضْعُ والتعيينُ من جهةِ «**أَهْلِ الشَّرْعِ**». وخَصُّوه بالذِّكْرِ -مع دُخُولِه في «الْاِصْطِلَاحِيِّ»- إظهارًا لِمَزِيدِ شَرَفِه، إذ «الشريعةُ»: وَضْعٌ إِلٰهِيٌّ سائقٌ لِذَوِي الْعُقُولِ باختيارِهُمْ الْمَحمودِ إلى ما هو خيرٌ بالذات. واعْلَمْ: أنَّ «أَهْلَ الشَّرْعِ» -بمعنى وَاضِعِه- هو اللهُ تعالى أو النَّبِيُّ عليه السلام، ويُسَمَّى الْمُتَمَسِّكُونَ بالشريعةِ الْمُنتسِبون إليها أيضًا «أَهْلَ الشَّرْعِ». هذا، و«الْوَضْعُ الشَّرْعِيُّ» كوَضْعِ الْأَلْفَاظِ الشَّرْعِيَّةِ، مثلُ: أ- «الصَّلَاةِ»، ب- و«الزَّكَاةِ»، ج- و«الْحَجِّ»، د- و«الصَّوْمِ» وغيرِها، فإنَّ الشَّارِعَ وَضَعَ: أ- اللَّفْظَ الْأَوَّلَ لِـ«الْأَرْكَانِ الْمَعْلُومَةِ»، ب- والثَّانِيَ لـ«الإعطاءِ رُبُعَ عُشُرِ الأموالِ للفقيرِ»، ج- والثالثَ لـ«قَصْدِ البيتِ للزِّيارةِ»، د-

[الاختلافُ في «وَاضِعِ الْأَلْفَاظِ اللُّغَوِيَّةِ»]

ثم اعْلَمْ: أنَّه اخْتُلِفَ في «وَاضِعِ الْأَلْفَاظِ اللُّغَوِيَّةِ»[1]،

فذَهَبَ:

أ- إلى: «أنَّهُ هو اللهُ تعالى[2] وَحْدَه» **الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ**[3] **الْأَشْعَرِيُّ** (ت ٣٢٤/٩٣٥-٣٦)[4] رَحِمَه اللهُ[5]،

ب- وإلى: «أنَّهُ الْبَشَرُ وَحْدَهُ» **أَبُو هَاشِمٍ** (ت ٣٢١/٩٣٣)[6] من رُؤَسَاءِ **الْمُعْتَزِلَةِ**،

والرابعَ لـ«الإمساكِ المَخصوصِ». انظر: محمد رحمي الأكيني، **العجالة الرحمية**، ص٢٥.

1 انظر لمزيد من التفصيل في أقوال العلماء في واضع الألفاظ اللغوية (منشأ اللغات): أ- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي البغدادي (ت ٣٩٢/١٠٠٢)، **الخصائص**، نشره: محمد علي النجار، ط١، بيروت: عالم الكتب، ٢٠٠٦:١٤٢٧، ص٧٢-٧٧؛ ب- فخر الدين الرازي، أبو عبد الله (أبو الفضل) فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦/١٢١٠)، **المحصول في علم أصول الفقه**، نشره: طه جابر فياض العلواني، بيروت: مؤسسة الرسالة، بدون تاريخ، ج١، ص١٨١-١٩٢؛ ج- السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الحضيري السيوطي الشافعي (ت ٩١١/١٥٠٥)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، نشره: فؤاد علي منصور، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨/١٩٩٨، ج١، ص١٢-٣٢.

2 (خ)، (ط)، (م): بدون «تعالى».

3 (خ)، (ط): «حَسَنٍ» بدل «الْحَسَنِ».

4 **الشيخ أبو الحسن الأشعري**: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بِشْرٍ إسحاق بن سالم الأشعري البصري (ت ٣٢٤/٩٣٥-٣٦). مُؤسّس مذهب الأشاعرة. انظر: خير الدين الزركلي، **الأعلام**، ط١٥، بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢، ج٤، ص٢٦٣؛ عمر رضا كحالة، **معجم المؤلفين**، بيروت: مؤسسة الرسالة، بدون تاريخ، ج٢، ص٤٠٥.

5 (ش): بدون «رحمه الله».

6 **أبو هاشم**: أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي (ت ٣٢١/٩٣٣). من شيوخ المعتزلة، وإليه تُنسَب الفرقة الهاشميةُ / الْبَهْشَمِيَّةُ من المعتزلة. الزركلي، **الأعلام**، ج٤، ص٧؛ كحالة، **معجم المؤلفين**، ج٢، ص١٥٠.

ج- وإلى: «أنَّه هو اللهُ تعالى فيما يَتَوَقَّفُ عليه تعريفُ "الْوَضْعِ" و"الْاِصْطِلَاحِ"، وما[1] سِوَاهُ على الْاِحْتِمَالِ» [خ٥] **الْأُسْتَاذُ**[2] **أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَائِينِيُّ** (ت ١٠٢٧/٤١٨)[3]،

د- وإلى: «التَّوَقُّفِ بين الثَّلَاثَةِ» **الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَّانِيُّ** (ت ١٠١٣/٤٠٣)[4].

المطلب الثاني:
في الركن الثاني [وهو: «الْمَوْضُوعُ» أي: اللَّفْظُ]

[أقسامُ «الْوَضْعِ» باعتبارِ «الْمَوْضُوعِ»]

فأَقْسَامُه باعتبارِه اثنان:

[أ- شَخْصِيٌّ،

ب- نَوْعِيٌّ.]

أ- شَخْصِيٌّ:

وهو: تَعْيِينُ اللَّفْظِ الْمَلْحُوظِ بِخُصُوصِه لِمَعْنًى كُلِّيٍّ أَوْ جُزْئِيٍّ.

---

1 (ش): «وفيما» بدل «وما».

2 (خ)، (ط)، (م): «الأستاد» بدل «الأستاذ».

3 **الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني**: أبو إسحاق ركن الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفراييني (ت ١٠٢٧/٤١٨). الفقيه الشافعي، المتكلم، الأصولي. الزركلي، **الأعلام**، ج١، ص٦١؛ كحالة، **معجم المؤلفين**، ج١، ص٥٦-٥٧.

4 **القاضي أبو بكر الباقلاني**: أبو بكر محمد بن الطيّب بن محمد بن جعفر البصري الباقلاني (ت ١٠١٣/٤٠٣). الزركلي، **الأعلام**، ج٦، ص١٧٦؛ كحالة، **معجم المؤلفين**، ج٣، ص٣٧٣.

وأَقْسَامُه من حيثُ خُصُوصُ الْمَعْنَى الْمَوْضُوعِ له وعُمُومُه، وخُصُوصُ آلَةِ مُلَاحَظَتِه وعُمُومُه[1] -على ما يَقْتَضِيه التقسيمُ العقليُّ ابتداءً- أربعةٌ:

[الأول: وَضْعٌ خَاصٌّ لِمَوْضُوعٍ لَهُ خَاصٍّ،

والثاني: وَضْعٌ عَامٌّ لِمَوْضُوعٍ لَهُ خَاصٍّ،

والثالثُ: وَضْعٌ عَامٌّ لِمَوْضُوعٍ لَهُ عَامٍّ،

والرابعُ: وَضْعٌ خَاصٌّ لِمَوْضُوعٍ لَهُ عَامٍّ.]

الأول: وَضْعٌ خَاصٌّ لِمَوْضُوعٍ لَهُ خَاصٍّ

وذلك بأَنْ:

أ- يَعْقِلَ الْوَاضِعُ مَعْنًى مُعَيَّنًا بتَعْيِينٍ خَارِجِيٍّ بخُصُوصِه[2] أو بمَفهومٍ كُلِّيٍّ مُنْحَصِرٍ فيه في الخارج[3]،

ب- ثم يُعَيِّنَ لَفْظًا مَخْصُوصًا بإِزَاءِ ذلك الْمَعْنَى.

كوَضْعِ «الْأَعْلَامِ الشَّخْصِيَّةِ».

أو:

أ- [يَعْقِلَ الْوَاضِعُ مَعْنًى مُعَيَّنًا] بِتَعْيِينٍ[4] ذِهْنِيٍّ بنفسِه،

---

1 قال الشارح: أي: «الآلةِ»، فالظاهرُ: «عمومها». انظر: محمد رحمي الأكيني، **العجالة الرحمية**، ص٢٩.

2 كما إذا تَعَقَّلَ الواضعُ معنى لفظِ «زَيْدٍ» بخصوصِه وشخصِه، ووَضَعَ له هذا اللفظَ. انظر: محمد رحمي الأكيني، **العجالة الرحمية**، ص٣٠.

3 كأنْ يَتَعَقَّلَ الأبُ ابْنَه الغائبَ عنه بـ«أنَّه ابن كذا، في بلدة كذا، من امرأة كذا»، ويَضَعَ له اسمًا كـ«أَحْمَدَ» و«مُحَمَّدٍ»، فإنَّ هذا المفهومَ وإنْ كان كُلِّيًا مُحتمِلا لِلْكَثْرَةِ بحَسَبِ العقلِ، لَكِنَّه مُنحصِرٌ في الخارجِ في شخصٍ واحدٍ. انظر: محمد رحمي الأكيني، **العجالة الرحمية**، ص٣٠-٣١.

4 (ش): «بِتَعَيُّنٍ» بدل «بِتَعْيِينٍ».

ب- ثم يُعَيِّنَ من حيثُ التَّعْيِينُ[1] لَفْظًا مَخْصُوصًا بِإِزَاءِ ذلك الْمَعْنَى.

كوَضْعِ:

١- «الْأَعْلَامِ الْجِنْسِيَّةِ»[2]،

٢- و«أَسْمَاءِ الْعَدَدِ»[3].

---

1 (خ)، (ش): «التَّعَيُّنُ» بدل «التَّعْيِينُ».

2 قال الشارح: (**كوضع الأعلام الجنسية**) بإزاءِ الْأَجْنَاسِ والحقائقِ الْمُعَيَّنَةِ بالتَّعَيُّنِ الذِّهْنِيِّ، فإنَّ لفظَ «أُسَامَةَ» مَثَلًا إذا أُرِيدَ وَضْعُه: أ- يُلَاحَظُ الجنسُ المُعيَّنُ والْمَاهِيَّةُ المَعلومةُ من «الْحَيَوَانِ الْمُفْتَرِسِ» -الذي هو حقيقةُ الْأَسَدِ- بِعَيْنِه بحَسَبِ الذِّهْنِ من «كَوْنِه مُتَمَيِّزًا عن غيرِه بجِنْسِه وحقيقتِه، ومَعْلُومًا عندَ عَقْلِ السَّامِعِ بِعَيْنِه»، ب- ثم يُوضَعُ لَفْظُها الْمَلْحُوظُ بخُصُوصِه بِإِزَاءِ هذا المعنى. فـ«عَلَمُ الْجِنْسِ» داخلٌ في هذا القسم من الوضع، كما اخْتَارَه **الْمَصَنِّفُ**، لكنْ في «**بعضِ الْحَوَاشِي**»: «أنَّ "الْأَعْلَامَ الْجِنْسِيَّةَ" وإنْ كانتْ كُلِّيَّةً داخلةً تحتَ هذا الْوَضْعِ لِخُصُوصِ أَوْضَاعِها على ما قالوا، إلَّا أنَّه لا يكونُ مدلولُها جُزْئِيًّا حقيقيًّا كـ"الأعلامِ الشَّخْصِيَّةِ"، ولذا لم يَذْكُرْها بعضُهم في التمثيلِ». انظر لهذا ولمزيدٍ من التفصيل في «اسم الجنس» و«عَلَمِ الجنس»: محمد رحمي الأكيني، **العجالة الرحمية**، ص٣١-٣٢، ٤١-٤٢؛ عبد الغني الدقر، **معجم القواعد العربية في النحو والصرف**، ط٢، دمشق: دار القلم، ١٤١٤/١٩٩٣، ص٤٠، ٣٢٦-٣٢٧.

3 قال الشارح: (**و**) كَوَضْعِ (**أسماءِ العددِ**) بإزاءِ الْكَمِّيَّاتِ الْمُعَيَّنَةِ بِتَعْيِينٍ خَارِجِيٍّ اعْتِبَارِيٍّ. فهو عطفٌ على قوله: «الأعلامِ الشخصيّةِ»، لا على «الأعلامِ الجنسيّةِ»، كما لا يَخْفَى على أَهْلِ الدِّرَايَةِ. انظر: محمد رحمي الأكيني، **العجالة الرحمية**، ص٣٢.

وقال بهامشِ هذه الصفحةِ: واعْلَمْ: أنَّ ما اخْتَرْنَا شَرْحَه من عبارةِ «الْمَتْنِ» هي التي وُجِدَتْ في النُّسَخِ المَطبوعةِ الْمُنْتَشِرَةِ. وقد كانت النسخةُ المَكتوبةُ بخَطِّ **الْمُصَنِّفِ** رحمه الله هكذا: «وذلك بأنْ يَعْقِلَ الواضعُ مَعْنًى مُعَيَّنًا بِتَعْيِينٍ خَارِجِيٍّ -سواءٌ كان حَقِيقِيًّا أو اعْتِبَارِيًّا- بِخُصُوصِه أو بمَفْهُومٍ كُلِّيٍّ مُنْحَصِرٍ فيه في الخارجِ، ثم يُعَيِّنَ لَفْظًا مَخْصُوصًا بإزاءِ ذلك المعنى، كوضعِ "الأعلامِ الشخصية"، و"أسماءِ العدد" ...» آه. ووَجْهُ اختلافِ النُّسَخِ والتَّرَدُّدِ من **الْمُصَنِّفِ** في هذا المَقامِ إنَّمَا نَشَأَ: أ- من كلامِ **طَاشْكُبْرِي زَادَه** في «**رِسَالَةِ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ**»، حيثُ قال فيها: «إنَّ "التَّعَيُّنَ": ١- إمَّا خَارِجِيٌّ حَقِيقِيٌّ، كما في "زَيْدٍ" و"عَمْرٍو"، ٢- أو خَارِجِيٌّ اعْتِبَارِيٌّ، كَالْأَعْدَادِ، فإنَّ "الْمِائَةَ" مَثَلًا لها تَعَيُّنٌ خَارِجِيٌّ حاصلٌ من اعتبارِ "الاجتماعِ الْخَاصِّ بينَ الْآحَادِ الْمُعْتَبَرَةِ فيها"، ويُعَبَّرُ عنه بـ"الْكَثْرَةِ الْمَحْصُورَةِ"»، ب- ومن كلامِ **بَعْضِ الْفُضَلَاءِ**،

والثاني: وَضْعٌ عَامٌّ لِمَوْضُوعٍ لَهُ خَاصٍّ

وذلك بأنْ:

أ- يَعْقِلَ الواضعُ الْجُزْئِيَّاتِ الْمُتَعَدِّدَةَ[1] بِمَفْهُومٍ كُلِّيٍّ شَامِلٍ لها تَعَقُّلًا إِجْمَالِيًّا،

ب- ثم يُعَيِّنَ بهذه الْمُلَاحَظَةِ [خ٦] الْإِجْمَالِيَّةِ لَفْظًا مخصوصًا بِإِزَاءِ كُلِّ واحدٍ من تلك الْجُزْئِيَّاتِ بخُصُوصِه[2] دَفْعَةً[3].

كَوَضْعِ:

١- «الْمُضْمَرَاتِ»،

٢- و«الْمَوْصُولَاتِ»،

٣- و«أَسْمَاءِ الْإِشَارَاتِ»،

٤- و«أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ»،

٥- و«الْحُرُوفِ»،

٦- و«بَعْضِ الظُّرُوفِ» مِمَّا يَتَضَمَّنُ معنى الحرفِ.

فإِطْلَاقُها: أ- على تلك الْجُزْئِيَّاتِ المَخصوصةِ: حَقِيقَةٌ، ب- وعلى ذلك الْمَفْهُومِ الْكُلِّيِّ: مَجَازٌ. فلِهذا الْوَجْهِ أَمْكَنَ تَعَدُّدُ مَعَانِي لَفْظٍ واحدٍ من غيرِ اشْتِرَاكٍ.

---

1 حيثُ قال: «لا وُجُودَ لِلْأُمُورِ الْاعْتِبَارِيَّةِ في الْخَارِجِ»، فعَلَى هذا يكونُ قولُه: «وأسماءِ العددِ» عطفًا على «الأعلامِ الجنسيّةِ»، لكنَّ الْمُخْتَارَ والرَّاجِحَ عندَ الْمُصَنِّفِ هو الأوَّلُ، أعني كَوْنَ التَّعَيُّنِ فيها خَارِجِيًّا اعْتِبَارِيًّا لِتَعَلُّقِه بالْمَعْدُودِ الْخَارِجِيِّ. فتَدَبَّرْ. واللهُ أَعْلَمُ بحقيقةِ الْمَرَامِ. (منه)
قال الشارح: الْأَوْلَى التنكيرُ. انظر: محمد رحمي الأكيني، **العجالة الرحمية**، ص٣٣.

2 (خ): بدون «بخصوصِه».

3 (ط): «دفعةً بخصوصه» بدل «بخصوصه دفعةً».

هذا[1] عند **الْمُتَأَخِّرِينَ**[2]، واخْتَارَه **السَّيِّدُ** (ت ١٤١٣/٨١٦)[3] قُدِّسَ سِرُّه.

وأمَّا عند **الْمُتَقَدِّمِينَ**[4]: فالمَذْكُورَاتُ [ط٤] مَوْضُوعَةٌ لِنَفْسِ ذلك المَفهومِ الْكُلِّيِّ على طريقِ «وَضْعٍ عَامٍّ لِمَوْضُوعٍ لَهُ عَامٍّ» بشرطِ أنْ تُسْتَعْمَلَ[5] في كُلٍّ من جُزْئِيَّاتِه.

واخْتَارَه **التَّفْتَازَانِيُّ**[6] (ت ١٣٩٠/٧٩٢)[7].

فَالْحَقِيقُ بِالْقَبُولِ: رَأْيُ **الْمُتَأَخِّرِينَ**، لِمَا أَنَّه يَلْزَمُ على رَأْيِ **الْمُتَقَدِّمِينَ** أنْ يكونَ ما هو من هذا الْقَبِيلِ مَجَازَاتٍ لا حَقَائِقَ لها، إذْ لم يُسْتَعْمَلْ فيما وُضِعَ له من

---

1 (ش): «وهذا» بدل «هذا».

2 كالقاضي عضد الدين **الْإِيجِيِّ** (ت ١٣٥٥/٧٥٦). انظر: محمد رحمي الأكيني، **العجالة الرحمية**، ص٣٧. وهو: أبو الفضل عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي. عالم مشارك في العلوم العقلية والأصلين والمعاني والبيان والنحو والفقه وعلم الكلام. انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج٣، ص٢٩٥؛ كحالة، **معجم المؤلفين**، ج٢، ص٧٦.

3 **السيد**: أبو الحسن علي بن محمد بن علي السيد الشريف الجرجاني (ت ١٤١٣/٨١٦). عالم، حكيم، مشارك في أنواع من العلوم. انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج٥، ص٧؛ كحالة، **معجم المؤلفين**، ج٢، ص٥١٥.

4 قال الشارح: (**وأما عند المتقدمين**) وهم: أ- أكثر المحققين، منهم: **الكاتبي**، ب- وأكثر النحويين، **كنجم الأئمة الرضي**. انظر: محمد رحمي الأكيني، **العجالة الرحمية**، ص٣٨. أ- **والكاتبي** هو: أبو الحسن نجم الدين دَبِيرَان علي بن عمر بن علي الكاتبي القزويني (ت ١٢٧٧/٦٧٥). حكيم، منطقي. انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج٤، ص٣١٥-٣١٦؛ كحالة، **معجم المؤلفين**، ج٢، ص٤٨١. ب- **ونجم الأئمة الرضي** هو: نجم الأئمة رضي الدين محمد بن الحسن الأسترآباذي (ت نحو ١٢٨٧/٦٨٦). صرفي، نحوي، متكلم، منطقي. انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج٦، ص٨٦؛ كحالة، **معجم المؤلفين**، ج٣، ص٢١٣-٢١٤.

5 (خ)، (ط)، (م): «يستعملَ» بدل «تستعملَ».

6 (ط): «الفتازاني» بدل «التفتازاني».

7 **التفتازاني**: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت ١٣٩٠/٧٩٢). عالم مشارك في النحو والتصريف والمعاني والبيان والفقه والأصلين والمنطق وغير ذلك. انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج٧، ص٢١٩؛ كحالة، **معجم المؤلفين**، ج٣، ص٨٤٩.

ذلك الْمَفْهُومِ الْكُلِّيِّ، واللَّازِمُ بَاطِلٌ، وإلَّا: لَمَا صَحَّ اختلافُ **أَئِمَّةِ اللُّغَةِ** في عَدَمِ اسْتِلْزَامِ الْمَجَازِ الْحَقِيقَةَ[1].

والثالثُ: وَضْعٌ عَامٌّ لِمَوْضُوعٍ لَهُ [م٧٥] عَامٍّ

وذلك بأنْ:

أ- يَعْقِلَ الواضعُ مَعْنًى كُلِّيًّا بِنَفْسِه [خ٧] أو بما يُسَاوِيهِ،

ب- ثم يُعَيِّنَ لَفْظًا مَخْصُوصًا بِإِزَاءِ ذلك الْكُلِّيِّ.

كوضع:

١- «الْأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ»،

٢- و«الْمَصَادِرِ»،

٣- و«مَوَادِّ الْأَفْعَالِ»،

٤- و«الْمُشْتَقَّاتِ»،

٥- و«أَسْمَاءِ الْمَصَادِرِ».

والرابعُ: وَضْعٌ خَاصٌّ لِمَوْضُوعٍ لَهُ عَامٍّ

بأنْ يَعْقِلَ مَعْنًى كُلِّيًّا بِخُصُوصِيَّةِ بَعْضِ أَفْرَادِه.

وهذا الْقِسْمُ مِمَّا لا وُجُودَ له، بل: حَكَمُوا بِاسْتِحَالَتِه، لأنَّ الْخُصُوصِيَّاتِ لا يُعْقَلُ كَوْنُها مِرْآةً لِمُلاحَظَةِ كُلِّيَّاتِها، بخلافِ الْعَكْسِ.

ب- ونَوْعِيٌّ:

وهو: تَعْيِينُ اللَّفْظِ الْمَلْحُوظِ بِعُمُومِهِ لِمَعْنًى كُلِّيٍّ أَوْ جُزْئِيٍّ.

---

[1] انظر لمزيد من التفصيل في هذا الاختلاف: محمد رحمي الأكيني، **العجالة الرحمية**، ص٤٠-٤١.

وتَوْضِيحُ ذلك: بأنْ:

أ- يُلَاحِظَ الواضعُ هيئاتٍ[1] غيرَ مَعْدُودَةٍ إِجْمَالًا -إِفْرَادِيَّةً كَانَتْ أو تَرْكِيبِيَّةً- بأَمْرٍ عَامٍّ لها،

ب- ويُلَاحِظَ[2] مَعْنًى جُزْئِيًّا أو كُلِّيًّا،

ج- ثم يُعَيِّنَ: ١- ما يَصْدُقُ عليه ذلك الْأَمْرُ الْعَامُّ من تلك الْهيئات أَوَّلًا وبالذَّاتِ، ٢- والْأَمْرَ الْعَامَّ ثَانِيًا وبالْعَرَضِ، لذلك الْمَعْنَى[3] الْجُزْئِيِّ أو الْكُلِّيِّ بحُكْمٍ إِجْمَالِيٍّ بِكَأَنْ قال[4]: «كُلُّ لَفْظٍ بِصِفَةِ كَذَا: عَيَّنْتُهُ لِلدَّلَالَةِ بِنَفْسِهِ عَلَى كَذَا».

ومَنْ يَحْذِفُ[5] من هذا الحكمِ قَيْدَ «بِنَفْسِهِ» يكونُ عنده في المَجازِ «وَضْعٌ نَوْعِيٌّ» بمعنَى الْأَعَمِّ كما سَبَقَ، [خ٨] وهو أنْ يقولَ الواضعُ: «كُلُّ لَفْظٍ مُعَيَّنٍ للدلالةِ بنفسِه على مَعْنًى -سواءٌ كان تَعْيِينُه بوَضْعٍ شَخْصِيٍّ أو نَوْعِيٍّ بمعنَى الْأَخَصِّ-: فهو عندَ تَحَقُّقِ الْقَرِينَةِ الْمَانِعَةِ عن إرادةِ ذلك المعنى مُتَعَيِّنٌ لِمَا يَتَعَلَّقُ بذلك المعنى تَعَلُّقًا مخصوصًا، ودَالٌّ عليه -بمعنَى "أنَّه يُفْهَمُ منه بواسطةِ القرينةِ،

---

1 (خ): «هيئاتا» بدل «هيئات».

2 (ش): «وأن يلاحظَ» بدل «ويلاحظَ».

3 (خ)، (م)، (ش): بدون «المعنى».

4 قال الشارح: (**بِكَأَنْ قَالَ**) ... ثم إنَّ الكافَ في قولِه: «بِكَأَنْ» اسْمٌ بمعنَى «الْمِثْلِ» بقرينةِ دخولِ الباءِ عليه -كما في قولِه [أي: قولِ **الْعَجَّاجِ**]: «[بِيضٌ ثَلَاثٌ كَنِعَاجِ جُمٍّ] // يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ»-، أي: «بِمِثْلِ أنْ قَالَ حينَ الْوَضْعِ هذا الْقَوْلَ الْإِجْمَالِيَّ». وفيه: أنَّ دخولَ الْجَارِّ على الْجَارِّ خاصٌّ بالضرورةِ، فلا يُقال: «مَرَرْتُ بِكَالْأَسَدِ». قاله **الشَّاطِبِيُّ**. فالظَّاهِرُ: إسقاطُ أحدِ الْجَارَّيْنِ. انظر: محمد رحمي الأكيني، **العجالة الرحمية**، ص٤٧. وانظر لمَزيدٍ من التفصيلِ في «الكافِ الاسميّةِ الجارّةِ»: ابن هِشام، أبو عبد الله جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاريّ (ت ٧٦١/١٣٦٠)، **مُغْنِي اللَّبِيبِ عن كُتُبِ الْأَعَارِيبِ**، نشره: حسن حمد، ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦/٢٠٠٥، ج١، ص٣٦١-٣٦٣.

5 **كالتفتازاني**. انظر: محمد رحمي الأكيني، **العجالة الرحمية**، ص٤٧.

لا بواسطة هذا التعيينِ"-»، فوَضْعُ الألفاظِ الْمَجَازِيَّةِ لِمَعانِيهَا[1] الْمَجَازِيَّةِ مِنْ قَبِيلِ «وَضْعٍ عَامٍّ لِمَوْضُوعٍ لَهُ خَاصٍّ».

وفي الْكِنَايَةِ مَذْهَبَانِ:

أحدُهما: أنَّها مُستعمَلةٌ في الْمَعْنَى المَوضوعِ له مع عَدَمِ كَوْنِه مَنَاطًا لِلنَّفْيِ والْإِثْبَاتِ، فيَكونُ وَضْعُها وَضْعَ الْحَقِيقَةِ.

والآخَرُ: أنَّها مُستعمَلةٌ في غيرِه، فيَكونُ وَضْعُها كوَضْعِ الْمَجَازِ، إلَّا أنَّه يُحْذَفُ قَيْدُ «الْمَانِعَةِ» عن القاعدةِ.

وأقسامُ «الْوَضْعِ النَّوْعِيِّ» أيضًا أربعةٌ من الْحَيْثِيَّةِ[2] المَذكورةِ في «الشَّخْصِيِّ»:

[الأول: وَضْعٌ خَاصٌّ لِمَوْضُوعٍ لَهُ خَاصٍّ،

والثاني: وَضْعٌ عَامٌّ لِمَوْضُوعٍ لَهُ خَاصٍّ،

والثالثُ: وَضْعٌ عَامٌّ لِمَوْضُوعٍ لَهُ عَامٍّ،

والرابعُ: وَضْعٌ خَاصٌّ لِمَوْضُوعٍ لَهُ عَامٍّ.]

الأوّل: وَضْعٌ خَاصٌّ لِمَوْضُوعٍ لَهُ خَاصٍّ

وذلك بأنْ:

أ- يُلَاحِظَ الْوَاضِعُ هَيْئَاتٍ[3] غيرَ معدودةٍ إجمالًا بأَمْرٍ عَامٍّ لها،

ب- ويُلَاحِظَ مَعْنًى مُعَيَّنًا، [ط٥]

ج- ثم يُعَيِّنَ كُلًّا من تلك [خ٩] الْهَيْئَاتِ بِإِزَاءِ ذلك الْمَعْنَى.

---

1 (خ)، (ط): «لمعانيه» بدل «لمعانيها».

2 (خ): «حيثية» بدل «الحيثيةِ».

3 (خ): «هيئاتا» بدل «هيئات».

١- كوَضْعِ «الْأَوْزَانِ» بإزَاءِ «الْمَوَازِينِ»[1]،

بِكَأَنْ قال: «كُلُّ ما يَطْرَأُ على تركيبِ "ف ع ل" من الْهيئات الْمُمْكِنَةِ الطَّرَيَانِ -مثل "فَعلَ" و"يَفْعلُ"[2] وغَيْرِهما-: فعَيَّنْتُه لِنَوْعِ ما يُوزَنُ به من الصِّيَغِ الْمَخْصُوصَةِ»، فوَضَعَ كُلًّا من أفرادِ ما يَطْرَأُ في ضِمْنِ هذا الْعُنْوَانِ عَلَمًا لنوعِ ما يُوزَنُ به من الصِّيَغِ الْمَخْصُوصَةِ.

ف:

(أ) إنْ اعْتُبِرَ تَعَدُّدُ الْهَيْئَةِ باعتبارِ الْمَادَّةِ: فالْمَوْضُوعُ له كُلِّيٌّ مُعَيَّنٌ من حيثُ إنَّه مُعَيَّنٌ، فالْأَوْزَانُ من قَبِيلِ «أَعْلَامِ الْأَجْنَاسِ»، أي: الْأَنْوَاعِ،

(ب) وإلَّا: فهي من قَبِيلِ «أَعْلَامِ الْأَشْخَاصِ».

فعَلَى[3] الْأَوَّلِ يكونُ التعبيرُ في طَرَفِ الْمَوْضُوعِ له [م٧٦] بِلَفْظِ «النَّوْعِ»، وعلى الثاني بغيرِ لفظِ «النَّوْعِ».

والْأَوَّلُ هو الْمَشْهُورُ.

٢- ومن هذا الْقَبِيلِ[4] وَضْعُ «تَثْنِيَةِ الْأَعْلَامِ» عند مُثْبِتِيها[5].

---

1 في جميع النسخ: «الْمَوَازِنِ» بدل «الْمَوَازِينِ».

2 (م)، (ش): «"فعل – يفعل"» بدل «"فعل" و"يفعل"».

3 (ش): «وعلى» بدل «فعلى».

4 قال الشارح: (ومن هذا القبيل) ... ومِمَّا يَجِبُ أنْ يُحْفَظَ: «أنَّ كَوْنَ وَضْعِ الْمُثَنَّى من هذا الْقَبِيلِ إنَّما هو في "مُثَنَّى الْأَعْلَامِ" من بينِ الْمَعَارِفِ». وأمَّا مُثَنَّى سَائِرِ الْمَعَارِفِ -مثل تثنيةِ "الْمُضْمَرَاتِ" و"الْمَوْصُولَاتِ" و"أَسْمَاءِ الْإِشَارَاتِ"- فهي مَوْضُوعَةٌ كمُفْرَدِها بـ«وَضْعٍ عَامٍّ لِمَوْضُوعٍ لَهُ خَاصٍّ» من «الشَّخْصِيِّ». كذا سَمِعْتُ من الْمُصَنِّفِ نَقْلًا عن «الْعَافِيَةِ شَرْحِ الْكَافِيَةِ». هذا فَلْيُرَاجَعْ. انظر: محمد رحمي الأكيني، **العجالة الرحمية**، ص٥٣.

5 (خ)، (ط): «مُثْبِتها» بدل «مُثْبِتِيها».

والثاني: وَضْعٌ عَامٌّ لِمَوْضُوعٍ لَهُ خَاصٍّ

وذلك بأنْ:

أ- يُلَاحِظَ الْوَاضِعُ هَيْئَاتٍ[1] غيرَ معدودةٍ إجمالًا بأَمْرٍ عَامٍّ لها،

ب- ويُلَاحِظَ مَعَانِيَ جُزْئِيَّةً غيرَ مَعدودةٍ بعُنْوَانٍ كُلِّيٍّ شَامِلٍ لِكُلٍّ منها،

ج- ثم يُعَيِّنَ كُلًّا من الْأُولَى بِإِزَاءِ كُلِّ وَاحِدٍ من الثَّانِيَةِ [خ١٠] على «انْقِسَامِ الْآحَادِ إلى[2] الْآحَادِ[3]» بحُكْمٍ إجماليٍّ.

١- كوَضْعِ «عَامَّةِ الْأَفْعَالِ»،

مَثَلًا: إنَّ «الْفِعْلَ الْمَاضِيَ» مَوْضُوعٌ بِكَأَنْ قال: «كُلُّ ما كان على هَيْئَةِ "فَعلَ": فعَيَّنْتُه لِنِسْبَةِ مَدْلُولِ مَصْدَرِه إلى فَاعِلٍ مُعَيَّنٍ في الزَّمَانِ الْمَاضِي».

فبِهذا وُضِعَ «ضَرَبَ» لِنِسَبِ حَدَثِ الضَّرْبِ إلى فَوَاعِلَ مُعَيَّنَةٍ غيرِ مَحْصُورَةٍ، كما في «ضَرَبَ زَيْدٌ»، و«ضَرَبَ عَمْرٌو»، و«ضَرَبَ بَكْرٌ»، ... وهكذا؛ ووُضِعَ «قَتَلَ» لِنِسَبِ حَدَثِ الْقَتْلِ إلى تلك الْفَوَاعِلِ، كما في «قَتَلَ زَيْدٌ»، و«قَتَلَ عَمْرٌو»، و«قَتَلَ بِشْرٌ»، و«قَتَلَ خَالِدٌ»، ... وهكذا إلى ما لا نِهَايَةَ له[4].

هذا على ما هو الْمُخْتَارُ عندَ **الْمُحَقِّقِينَ** من: «أنَّ صِيَغَ "الْأَفْعَالِ" مَوْضُوعَةٌ لِلنِّسْبَةِ إلى فَاعِلٍ مُعَيَّنٍ[5]».

---

1 (خ): «هيئاتًا» بدل «هيئاتٍ».

2 (ش): «على» بدل «إلى».

3 (م): بدون «إلى الآحاد».

4 (خ)، (ط): بدون «له».

5 قال الشارح: (**موضوعة للنسبة إلى فاعل معين**) الظاهر: «لِلنِّسَبِ إلى فَوَاعِلَ مُعَيَّنَةٍ» بصيغةِ الجمع. انظر: محمد رحمي الأكيني، **العجالة الرحمية**، ص٥٥.

وأمَّا على ما هو رَأْيُ[1] **الْجُمْهُورِ** من «أنَّها مَوْضُوعَةٌ لِلنِّسْبَةِ إلى فَاعِلِ مَّا»: فمَا وُضِعَ له كُلٌّ من الأفعال مَعْنًى كُلِّيٌّ، فيَكونُ حينئذٍ من قَبِيلِ «وَضْعٍ عَامٍّ لِمَوْضُوعٍ لَهُ عَامٍّ»، كما أنَّ وَضْعَه للزمان كذلك[2].

٢- وكَوَضْعِ «الْمُرَكَّبَاتِ التَّامَّةِ»،

فإنَّها مَوْضُوعَةٌ بِكَأَنْ قال: «كُلُّ ما كان على هَيْئَةِ "زَيْدٌ قَاعِلٌ": فعَيَّنْتُه لِكُلِّ إسنادِ الْمُسْنَدِ إلى الْمُسْنَدِ إليه إسنادًا تَامًّا».

فبِهذا وُضِعَ «زَيْدٌ قَائِمٌ» لهذه النِّسْبَةِ الْجُزْئِيَّةِ، و«عَمْرٌو قَاعِدٌ» لتلك النِّسْبَةِ، ... وهكذا.

٣- وكَوَضْعِ «الْمُرَكَّبَاتِ الْإِضَافِيَّةِ[3]»،

فإنَّها [خ١١] مَوْضُوعَةٌ بِكَأَنْ قال: «كُلُّ ما كان على هَيْئَةِ "غُلَامُ زَيْدٍ": فعَيَّنْتُه لِكُلِّ نِسْبَةِ الْأَوَّلِ بالثَّانِي نِسْبَةً تَقْيِيدِيَّةً مُفِيدَةً لِلتَّعْرِيف أو التَّخْصِيص».

فبِهذا وُضِعَ «دَارُ زَيْدٍ» لهذه النِّسْبَةِ الْجُزْئِيَّةِ الْمُفِيدَةِ التَّعْرِيفَ، و«بَيْتُ عَمْرٍو» لتلك النِّسْبَةِ الْجُزْئِيَّةِ [ط٦] الْمُفِيدَةِ التَّعْرِيفَ؛ و«غُلَامُ رَجُلٍ» لتلك النِّسْبَةِ الْجُزْئِيَّةِ الْمُفِيدَةِ التَّخْصِيصَ، ... وهكذا.

٤- وكَوَضْعِ «الْمُرَكَّبَاتِ التَّوْصِيفِيَّةِ»،

فإنَّها مَوْضُوعَةٌ بِكَأَنْ قال: «كُلُّ ما كان على هَيْئَةِ "رَجُلٌ عَالِمٌ": فعَيَّنْتُه لِكُلِّ نِسْبَةٍ تَوْصِيفِيَّةٍ[4]».

---

1 (ش): «على رأيِ» بدل «على ما هو رأيُ».

2 كَتَبَ **المصنف** في الحاشية: «هذا على ما هو الْمَشْهُورُ. والتحقيقُ: "أنَّ وَضْعَ الأفعالِ لِجَمِيعِ مَعَانِيها بِحُكْمٍ واحدٍ". تَأَمَّلْ. (منه)».

3 (ط): «الاصنافية» بدل «الإضافية».

4 (ش): «توصيفية جزئية» بدل «توصيفية».

فبهذا وُضِعَ «زَيْدٌ الْعَالِمُ[1]» لهذه النِّسْبَةِ التَّوْصِيفِيَّةِ الْجُزْئِيَّةِ، و«رَجُلٌ كَاتِبٌ» لتلك النِّسْبَةِ التَّوْصِيفِيَّةِ الْجُزْئِيَّةِ، ... وهكذا.

٥- وكَوَضْعِ «الْمُعَرَّفِ بِلَامِ الْعَهْدِ الْخَارِجِيِّ».

وكذا «الْمُضَافُ بِالْإِضَافَةِ الْعَهْدِيَّةِ».

٦- وكَوَضْعِ «الْمُفْرَدِ الْمُحَلَّى بِاللَّامِ الْاِسْتِغْرَاقِيَّةِ».

٧- وكَوَضْعِ «النَّكِرَةِ الْمَنْفِيَّةِ».

والثالث: وَضْعٌ عَامٌّ لِمَوْضُوعٍ لَهُ عَامٍّ

وذلك بِأَنْ:

أ- يُلَاحِظَ الْوَاضِعُ هَيْئَاتٍ[2] غيرَ مَعْدُودَةٍ[3] بِأَمْرٍ عَامٍّ لها،

ب- ويُلَاحِظَ مَعْنًى وَاحِدًا كُلِّيًّا بِنَفْسِه،

ج- ثم يُعَيِّنَ كُلًّا منها بِحُكْمٍ إِجْمَالِيٍّ لذلك الْمَعْنَى الْكُلِّيِّ.

كَوَضْعِ «الْفِعْلِ» لِلزَّمَانِ، ولِلنِّسْبَةِ -على رَأْيِ **الْجُمْهُورِ** كما سَبَقَ-[4].

أو [بِأَنْ]:

أ- [يُلَاحِظَ الْوَاضِعُ هَيْئَاتٍ غيرَ مَعْدُودَةٍ بِأَمْرٍ عَامٍّ لها]،

ب- يُلَاحِظَ مَعَانِيَ كُلِّيَّةً [خ١٢] بِمَفْهُومٍ كُلِّيٍّ آخَرَ،

---

1 (خ)، (ط)، (ش): «عالمٌ» بدل «العالمُ».
قال الشارح: (**زيدٌ عالمٌ**) هكذا في النُّسَخِ، والصوابُ: «زيدٌ العالمُ»، كما لا يَخْفَى. انظر: محمد رحمي الأكيني، **العجالة الرحمية**، ص٥٧.

2 (خ): «هيئاتا» بدل «هيئات».

3 (ش): «محصورةٍ» بدل «معدودةٍ».

4 (ش): بدون «كما سبق».

ج- ثم [م٧٧] يُعَيِّنَ كُلَّ واحدةٍ[1] من تلك الْهَيْئَاتِ بِإِزَاءِ الْمَعَانِي[2] الْكُلِّيَّةِ الْمَلْحُوظَةِ بمَفهومٍ كُلِّيٍّ آخَرَ على «انْقِسَامِ الْآحَادِ إلى الْآحَادِ» بِحُكْمٍ إِجْمَالِيٍّ.

١- كَوَضْعِ[3] «أَسْمَاءِ الْفَوَاعِلِ»،

فإنَّها مَوْضُوعَةٌ بأَنْ:

(أ) يُلَاحِظَ الْوَاضِعُ هَيْئَاتٍ[4] غيرَ مَعْدُودَةٍ -من نَحْوِ: «ضَارِبٍ»، و«كَاتِبٍ»، و«قَارِئٍ»، وغيرِها- بِأَمْرٍ عَامٍّ لها -وهو قَوْلُنا: «كُلُّ ما كان على هَيْئَةِ "فَاعِلٍ" في الثُّلَاثِيِّ»-،

(ب) ويُلَاحِظَ الْمَعَانِيَ الْكُلِّيَّةَ -من نَحْوِ: «مَنْ قَامَ بِهِ الضَّرْبُ»، وغيرِه- بِمَفْهُومٍ كُلِّيٍّ آخَرَ -وهو: «مَنْ قَامَ به مَدْلُولُ مَأْخَذِ اشْتِقَاقِه بمعنى الْحُدُوثِ»-،

(ج) ثم يُعَيِّنَ كُلًّا من الْأُولَى بِإِزَاءِ كُلِّ واحدٍ من الثَّانِيَةِ على «انْقِسَامِ الْآحَادِ إلى الْآحَادِ» بِحُكْمٍ إِجْمَالِيٍّ بِكَأَنْ قال: «كُلُّ مَا كان على هَيْئَةِ "فَاعِلٍ" في الثُّلَاثِيِّ: فعَيَّنْتُه لِمَنْ قَامَ به مَدْلُولُ مَأْخَذِ اشْتِقَاقِه بمَعْنَى الْحُدُوثِ».

فبِهذا وُضِعَ «ضَارِبٌ» لِمَنْ قَامَ به الضَّرْبُ بمَعْنَى الْحُدُوثِ، و«الْكَاتِبُ» لِمَنْ قَامَ به الْكِتَابَةُ بمَعْنَى الْحُدُوثِ، و«الْقَارِئُ» لِمَنْ قَامَ به الْقِرَاءَةُ بمَعْنَى الْحُدُوثِ، ... إلى غيرِ ذلك. وقِسْ عليه الْمَزِيدَاتِ.

٢- وكَوَضْعِ «أَسْمَاءِ الْمَفَاعِيلِ»،

فإنَّها مَوْضُوعَةٌ على سبيلِ الْانْقِسَامِ بحُكْمٍ إِجْمَالِيٍّ بِكَأَنْ قال: «كُلُّ ما كان على هَيْئَةِ "مَفْعُولٍ" في الثُّلَاثِيِّ: [خ١٣] فعَيَّنْتُه لِمَنْ وَقَعَ عليه مَدْلُولُ مَأْخَذِ اشْتِقَاقِه بِمَعْنَى الْحُدُوثِ».

---

1 (خ)، (ط): «واحد» بدل «واحدة».

2 (خ)، (ط): «معاني» بدل «المعاني».

3 (م): «وكوضع» بدل «كوضع».

4 (خ): «هيئاتًا» بدل «هيئاتٍ».